البيان الختامي - مطالب الائتلاف الأردني للتعليم للجميع

أسبوع العمل العالمي للتعليم 2025

أولاً: ضمان تمويل مستدام وعادل للتعليم في حالات الطوارئ: ندعو الى توفير تمويل طويل الأجل وشامل لضمان استمرار العملية التعليمية للأطفال المتأثرين بالأزمات، خصوصًا اللاجئين، والدعوة إلى رفع مخصصات التعليم في الموازنة العامة للدولة، بما يتماشى مع الحد الأدنى المتفق عليه دولياً (6% من الناتج المحلي الإجمالي أو 20% من الموازنة العامة)، إضافة إلى توجيه جزء من عائدات الضرائب العامة نحو تمويل قطاع التعليم بشكل مباشر ومستدام، بما في ذلك تخصيص موارد إضافية للمناطق المتأثرة بالأزمات، والمجتمعات الفقيرة، والمناطق النائية

ثانياً: بناء قدرات المديريات والمدارس في مجالات التخطيط المالي و تحديد الأولويات وربط الانفاق مع الأنشطة ذات الاثر (التخطيط المالي المرتكز على النتائج) بالاضافة التفويض صلاحيات أكبر لمدراء المدارس فيما يتعلق بالتمويل وتدبير الموازنة و قبول التبرعاتكما و نطالب بتوسيع نطاق التمويل للتعليم مع ضمان أن يكون خاضعا للمسائلة ومبني على النتائج مع التركيز على المناطق المهمشة والطلبة العازفين عن التعليم والذين غادروا التعليم نتيجة للعبء المالي على أسرهم

ثالثاً: إصلاح السياسات الضريبية لصالح التعليم: التأكيدعلى ضرورة إعفاء مستلزمات التعليم - من كتب وأجهزة ووسائل تعليمية رقمية - من الضرائب والرسوم الجمركية، لتخفيف العبء عن كاهل الأسر والمؤسسات التعليمية، ودعم عملية التعليم في ظل تزايد التحديات الاقتصادية. ويأتي هذا المطلب منسجمًا مع الالتزامات الدولية التي تبنتها الحكومة الأردنية، وعلى رأسها إعلان إنشيون 2015، الذي دعا إلى تعبئة الموارد المحلية وتعزيز الإنصاف والعدالة في السياسات الضريبية، من خلال إنهاء الحوافز الضريبية الضارة، وتوجيه الإنفاق العام نحو القطاعات ذات الأولوية وعلى رأسها التعليم
وبالتالي، فإننا نطالب بترجمة هذه الالتزامات إلى سياسات وإجراءات ملموسة، تضمن تمويلًا كافيًا ومنصفًا

رابعاً: تضمين التعليم كأولوية في جميع خطط الطوارئ الوطنية والتعافي: بما في ذلك خطط الاستجابة للاجئين، الكوارث الطبيعية، والتغير المناخي. ويتطلب ذلك تطوير خطة وطنية شاملة للتعليم في حالات الطوارئ،يتم إعدادها بالشراكة مع المجتمع المدني والجهات المانحة، مع ضمان دمج احتياجات الأطفال اللاجئين والنازحين ضمن الخطط الوطنية الرسمية وغير الرسمية، ورفض سياسات التقليص أو التهميش التي تؤثر على فرصهم في التعليم
كما نؤكد على ضرورة ادماج التعليم في خطط الاستجابة الوطنية للكوارث والأزمات وخطط تحديث القطاع العام وبرامج التعافي الإقتصاد لضمان تعافي التعليم من آثار جائحة كورونا وماسببته من ضغط على الموارد المخصصة للتعليم نتيجة الهجرة من المدارس الخاصة الى الحكومية مما تسبب في زيادة عدد الطلبة و وخلق أعباء إضافية مرتبطة بتعيين معلمين على حساب التعليم الإضافي

خامسا: تعزيز البنية التحتية التعليمية المرنة: يجب تحديث المدارس وتجهيزها لتكون قادرة على الاستمرار في تقديم التعليم أثناء الأزمات، عبر الفصول المتنقلة، التعليم عن بُعد، أو التعليم بنظام الفترتين
وذلك من خلال بناء قدرات المعلمين في ادارة وقت التعلّم وتنفيذ استراتيجيات تعليمية مرنة لتمكينهم من الحفاظ على جودة التعليم في الصفوف المكتظة ومع محدودية الموارد. و لايجاد بيئة داعمة للتعلّم، من الضروري تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ أعمال الصيانة وبناء مدارس جديدة. كما نوصي بتحديث نظام صيانة محسن ومستدام قادر على التعامل مع احتياجات المدارس بشكل فعال، مما يؤدي إلى تحسين البيئة التعليمية والحد من التكاليف على المدى الطويل
وعلى المدى القصير فإنه من الضروري تنفيذ مسوحات ميدانية للبنية التحتية للمدارس و إيجاد حل فوري للصيانات الطارئة لعمل صيانات طارئة عند الحاجة دون الحاجة إلى طرح عطاء منفصل وقد يندرج هذا تحت صلاحيات المدير ضمن برامج تطوير المدرسة والمديرية

سادساً: دعم وتدريب الكوادر التعليمية على الاستجابة في الأزمات: حيث لا يمكن الحديث عن استجابة فعالة دون الاعتراف بالدور الجوهري للمعلمين والمعلمات، فهم خط الدفاع الأول في ضمان استمرارية التعليم في الأزمات. لذا، نؤكد على ضرورة دعم وتدريب الكوادر التعليمية قبل وأثناء الخدمة، على مفاهيم التعليم في حالات الطوارئ، والدعم النفسي والاجتماعي، والتعليم المتمايز، مع التركيز على تحديث دبلوم إعداد المعلمين قبل الخدمة المقدم في الجامعات الرسمية (الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، جامعة مؤتة، الجامعة الهاشمية) ليشمل مفاهيم النوع الاجتماعي، وحقوق الإنسان، ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكين المعلمين من مواءمة المناهج مع احتياجات الطلبة ومعالجة الفاقد التعليمي
كما نؤكد على ضرورة التدخل المبكر لضمان شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، بدءًا من رياض الأطفال، من خلال تهيئة المباني، وتعيين معلمين مختصين في التربية الخاصة كمساندين، وتوفير أدوات التقييم المبكر والتدريب على استخدامها، بما يعزز فرص هؤلاء الأطفال في الالتحاق بالتعليم العام وتلقي الدعم المناسب وفقًا لاحتياجاتهم النمائية

سابعاً: ضمان العدالة في توزيع الموارد التعليمية: التشديد على أهمية التوزيع العادل للموارد المالية والبشرية والبنية التحتية التعليمية، مع إعطاء أولوية للمناطق الأكثر تهميشاً واحتياجاً، لا سيما المناطق التي تأثرت بشكل مباشر بالأزمات الممتدة، مثل المناطق المستضيفة للاجئين والمجتمعات الحدودية ولتحقيق هذا يتوجب على شركاء التعليم تبني استراتيجيات مرنة تعزز دور المشاركة المجتمعية والتخطيط المبني على النتائج لتلبية الاحتياجات الفريد لكل من المجتمعات. و من هذه الاستراتيجيات والبرامج برنامج تطوير المديرية والمدرسة، و مجالس التطوير التربوي, كما أنه من الضروري ايجاد آلية تمكن المجتمع المحلي وأولياء الأمور من تنفيذ مسوحات وتقييم احتياجات في المدارس الموجودة في محيطهم وذلك لتزويد الجهات المعنية بمعلومات محدثة حول الاحتياجات التعليمية وفي نفس الوقت توفير الوقت والجهد والتكلفة على الوزارة في تنفيذ هذه المسوحات الشاملة. كما نوصيبضرورة استمرار العمل على إطار وطني مطور لقطاع التعليم يشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني وذلك لضمان التشاركية في دعم التعليم وتوزيع عادل للموارد يبنى على نتائج المسوحات واحصاءات الوزارة بحيث تعطى المدارس المهمشة والطلبة العازفين عن التعليم أولوية في الدعم